

قافلة ثانية للمهاجرين تتقدم في المكسيك نحو أمريكا





استأنفت قافلة ثانية من المهاجرين اللاتينيين تضم حوالي ألفي شخص من أمريكا الوسطى، التقدم في ولاية تشياباس جنوبي المكسيك، بعد أن تمكنت أول أمس الثلاثاء، من عبور النهر الفاصل بين جواتيمالا والمكسيك.

وعلى غرار المهاجرين في القافلة الأولى، رفض المشاركون في هذه القافلة الثانية، ومعظمهم من هندوراس، خطة المساعدة التي عرضها عليهم الرئيس المكسيكي، وتتضمن تغطية طبية والتعليم لأطفالهم، والعمل المؤقت لهم، بشرط أن يتوقفوا ويقدموا طلبات لجوء في ولايتي تشياباس وأواهكا.

ووصل المهاجرون وبينهم نساء وأطفال إلى تاباتشولا، حيث قضوا الليل بعدما اجتازوا 25 كيلومتراً. وكانوا تجمعوا الاثنين، ليعبروا معاً نهر سوتشياتي، بعدما تصدت لهم قوات الأمن المكسيكية على الجسر الحدودي، مما أدى إلى وقوع صدامات قتل فيها شخص. وأعلنت وزارة الداخلية المكسيكية توقيف مهاجرين من هندوراس، مطلوبين لدى قضاء بلادهم، أحدهما بتهمة ارتكاب ثلاث جرائم قتل، والثاني بتهمة تهريب المخدرات، وأعيدا إلى هندوراس في طائرة، من غير أن توضح ما إذا كانا في القافلة الأولى أو الثانية.

ووصلت القافلة الأولى التي تضم حوالي أربعة آلاف شخص بحسب منظمة «بويلوس سين فرونتيراس» غير الحكومية، إلى بلدة خوتشيتان بولاية أوهاكا (جنوب).

وقضى المهاجرون الليل في خيم نصبت في موقف حافلات مهجور، لا يزال يحمل آثار زلزال بقوة 8,2 درجة، والذي ضرب المدينة في 7 سبتمبر/أيلول 2017.

وفي الوقت الذي شدد فيه موقفه من قافلة المهاجرين، قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن الولايات المتحدة قد ترسل ما يصل إلى 15 ألف جندي إلى الحدود مع المكسيك، وذلك بعدما حذر ترامب من «اجتياح» للولايات المتحدة، وقال: «إذا طلبوا اللجوء، سنحتجزهم إلى حين درس حالاتهم. سنحتجزهم، سنبنّي مدناً من الخيم، سننصب خيماً في كل مكان هناك».

وجدد ترامب أمس الأربعاء، القول إن الدستور الأمريكي لا يكفل الحق في الحصول على الجنسية لكل من يولد في الولايات المتحدة، وإنه سيواصل سعيه لإنهاء هذا. وكتب ترامب في تغريدة على «تويتر»: «ما يعرف بالحق في الجنسية بحكم الميلاد، الذي يكلف بلدنا مليارات الدولارات، ويعد ظالماً جداً لمواطنينا، سينتهي بطريقة أو بأخرى. هذا لا يكفله

التعديل الرابع عشر.. يتفق كثير من فقهاء القانون مع ذلك». بيد أن رئيس مجلس النواب بول رايان، والقسم الأعظم من فقهاء القانون، قالوا إمس الأربعاء، إن الرئيس وحده لا يمتلك حق تغيير القوانين أو تحديد من هو المواطن.(وكالات

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024